ثالثاً: تعليقات ومناقشات

وقائع مؤتمر " العربية وقرن من الدرس النحوي"
١٨-١٩ من شباط ٢٠٠٣م

د. عباس علي السوسوة
جامعة تعز- اليمن

في رحاب كلية دار العلوم في جامعة القاهرة عُقد المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، وعنوانه " العربية وقرن من الدرس النحوي" وشارك فيه باحثون من عدة دول عربية وباحث من بلجيكا، بأبحاث، وبعضهم أرسل بحثاً ولم يحضر. على مدى يومين دارت أعمال المؤتمر في جلسات سبع ختمت بالتوصيات، وحدثت فيها مداخلات مفيدة؛ وإن كان هناك تداخل في محاور الجلسات وبعض الأبحاث.

(١)

بدأت الأعمال بالجلسة الافتتاحية؛ فكانت كلمة شعبان صلاح رئيس قسم النحو والصرف بالكلية ومقرر المؤتمر، ثم كلمة أحمد محمد كِشك عميد كلية دار العلوم ورئيس المؤتمر، ثم كلمة حامد طاهر نائب رئيس جامعة القاهرة. تبع ذلك استراحة قصيرة لتناول المرطبات ثم بدأت الجلسة الأولى بإلقاء ملخصات سبعة على النحو الآتي:

١- **أحمد مصطفى عفيفي (دار العلوم): النظرية النحوية- المفاهيم والتحديات.**

يرى الباحث أن النظرية النحوية مجموعة متجانسة من المبادئ والأسس والقواعد التي ينتظمها مفهوم مستوعب لكلام العرب وأحكامه، قادر على إيصال الدلالات الصحيحة للمخاطب. وأن هذه النظرية النحوية تتسم بالاتساق والقدرة على احتواء المادة الكلامية التي اعتمدت عليها هذه القواعد. غير أن جهود النحاة الأوائل – بسبب اتساع المادة اللغوية- قابلتها تحديات تعوق هذه النظرية وهي:

أ- اضطراب المصطلح النحوي دلالياً: ومن أبرز ذلك مصطلح (المفرد) فهو في باب المبتدأ والخبر يعني دلالة (ما ليس جملة ولا شبه جملة) وفي باب النداء يعني(ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف).

ب- تعدد الآراء في المسألة الواحدة، من منطلق: اختلاف اللغات، أو اختلاف المذهبين النَّحويين أو اختلاف بين نحويين من مذهب واحد.

ج- الخلط بين الفترات التاريخية وحركة النُّمو اللغوي، وأمثلة ذلك كثيرة كالخلاف على أصل كلمة (فم) أثنائية هي أم ثلاثية وإعرابها إعراباً أصلياً أو فرعياً. وكالخلاف على دخول حرف النداء على كلمة (اللهمّ)، وكالحكم على كلمات بالفعلية تارة وبالحرفية تارة أخرى.

د- دراسة الشواذ داخل المنظومة النحوية.

هـ- تساهل الدراسة النحوية في البعد عن المعنى.

و- طرح افتراضات بعيدة عن الواقع اللغوي.

ز- اتكاء القاعدة على مثال واحد ربما كان مجهول القائل أو مصنوعا صنعة لفظية واضحة.

٢- محمد عبد العزيز عبد الدايم (دار العلوم): النظرية اللغوية العامة في التراث العربي:

يُناقش البحث جملة الآراء التي قيلت عن النظرية النحوية التراثية لينتهي إلى تصور خاص عنها. إذ يرى أن ما شاع في الدرس الحديث عن أن النحو العربي يقوم على (نظرية العامل) قول غير صحيح. فالعامل (فكرة) لا (نظرية)، ويرى أن هناك نظريات كثيرة لا واحدة في نحونا العربي لأمرين يقتضيان ذلك هما:

أ- تعدد أعمال الدرس النحوي للغة من وصف وتصنيف وتحليل وتفسير الخ، مما يصعب معه على النحاة العرب أن يقدِّموا ما قدَّموه من درس نحوي شامل متكامل للعربية من دون اعتماد على جملة واسعة من النظريات تناسب كل واحدة الغرض الذي صمِّمت له.

ب- تعدد الأنظمة النحوية من الظاهرة اللغوية، الأمر الذي لا يمكن معه لنظرية واحدة مفردة أن تغطيها مهما يكن لها من اتساع وشمول.

٣- عباس السوسوة (جامعة تعز- اليمن): دراسة نحو العربية تاريخياً:

هـدف الـبحث أن يتعرف مكانة الدرس التاريخي لظواهر بناء الكلمة والجملـة فـي العربية الفصحى في القرن العشرين. وقد اتضح للباحث بعد جـرد الفهارس: فهارس المطبوعات، وفهارس الدراسات الجامعية، وقوائم النـشر، وبالخبرة الشخصية، أن هذا اللون من البحث النحوي منتقد أو يكاد فـي القرن العشرين. لذلك ينتقد البحث الأعمال التي زعمت لنفسها التأريخ لـنحو العـربية، ثـم يذهب إلى أن بعض الأعمال المفردة التي لم يرد في عناوينها كلمة (تاريخ) فيها دراسات نحوية جزئية، ويعرض لها بالتقييم . ثم يعـرض الباحث جهده في هذا الباب، وكيف أنه أفاد من الدراسات المفردة، وأعمـال المجامـع اللغـوية، وبعض الأعمال الجامعية القائمة على المنهج الوصـفي، فـي أبحاثه التاريخية (نشر منها ثلاثة أبحاث في مجلة المجمع الأردني). وعرض بسرعة لنتائج واحد منها.

وقد أظهر بعض المجمعيين الذين حضروا الجلسة الاهتمام بالبحث، وشدوا على يدي صاحبه مهنئين وداعين له بالتوفيق؛ إذ كان البحث الوحيد المقدم في المؤتمر، المهتم بالجانب التاريخي.

٤- محمد ربيع الغامدي(جامعة الملك سعود- الرياض): اللغة والكلام في التراث النحوي العربي:

يـرى الـباحث أن هناك التقاء بين مصطلحي دوسوسير وطبيعة الدرس الـنحوي التراثـي كمـا هو عند الخليل وسيبويه. والمصطلحان معنيان بفرز العناصـر التي ينبغي أن تدخل في مجال الدرس والتحليل وهو النظام الذهني

المتفق عليه بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وما يعد من قبيل الأداء الفردي الذي ربما وافق النظام وربما خرج عنه. وهذا ما فعله النحاة المؤسسون. ويرى الباحث أهمية ذلك في تصور طرق التيسير وإصلاح النحو، إذ شاع في كثير من جهود التيسير في القرن العشرين الدعوة إلى نبذ العلل والعوامل والتقدير، ونحو ذلك، وهذا سوء تقدير لطبيعة الدرس النحوي التراثي.

٥- عوض بن حمد القوزي(جامعة الملك سعود- الرياض): الجهود المبعثرة في خدمة التراث.

عرض الباحث لجهود المستشرقين في نشر التراث النحوي، ثم لجهود العرب. وذكر أن بعضهم خدموا التراث بصدقٍ وأمانةٍ، ثم أصبح (التحقيق) مجالاً رحباً يتسع لأهله ولغيرهم من الأدعياء، وتطرق إلى شيوع التسرع في التحقيق الذي نتج عنه سلبيات كبيرة من حيث نشر كتب منسوبة لغير أصحابها وشيوع السرقات، كما تكررت الأعمال دون داع، وقلّ التمحيص وضعفت الدقة في الإنتاج (المحقَّق)، وذكر الباحث أن التنسيق منعدم بين هذه الجهود، وأنه لا توجد رقابة ثقافية أو رسمية تقول للمسيء أسأت، أو تقول للمحسن أحسنت.وبذلك أصبح التراث ضحية الاجتهادات الفردية التي يطغى عليها الارتجال.

٦- عبد الواحد خيري(آداب بني ملاّل-المغرب) مشكل تركيب اسم الإشارة في اللغة العربية.

يرى الباحث أن اسم الإشارة يعين تركيبياً إما مدّاً أو مبتدأ بحسب الخصائص الصرفية، فهي لا تحدد الاسم الفاعل أو المفعول- مثلاً- إلا عند

اقتـــرانه بـــلام التعـــريف، وأما عند اقتران الاسم بالتنوين أو الإضافة فإنَّ تعيـــنها يوجب استدعاء موقع المبتدأ. وهذه المفارقة الغريبة في نحو أسماء الإشارة سيعالجه بالاعتماد على نحو " التيسير".

٧- **عامـــر صـــلاح (جامعـــة قناة السويس): المسائل الصرفية في(بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزيّة.**

يـــرى أن فـــي الكتاب خمسين مسألة صرفية لم تعرض لها الدراسات التي تـــناولت جهـــود ابن قيم وأنه سيعرضها، بمقابلتها بما في كتب التراث وكتب المحدثين.

بهـــذا تكـــون الجلسة الأولى التي عنوانها " في النظرية النحوية التراثية" قد انتهت وهي برئاسة علي أبو المكارم.

(٢)

بعـــد الغـــداء بـــدأت أعمال الجلسة الثانية برئاسة محمد شفيع الدين السيد، وعـــنوانها " المـــصطلح النحوي مفهومه وتطوره". وسيظهر أن العنوان غير مطابق لما جاء في الأبحاث التي قرأ ملخصاتها أصحابها. وهي أربعة:

١- **دانـــيال تـــيومان (معهد الترجمة – بلجيكا): ترجمة المصطلحات اللغوية الغربية إلى العربية.**

ركـــز الـــباحث على المحاولات الأولى لترجمة المفاهيم النحوية الغربية إلى العـــربية فـــي النـــصف الثانـــي مـــن القرن التاسع عشر، خصوصاً محاولات الطهطـــاوي المـــصري وسليمان الحرايري التونسي، ثم عرج على نماذج في

القــرن العــشرين، وأوضـــح أنها تشتمل على قدر كبير من عدم التوافق، وأن بعضها له مقابلات كثيرة.

٢- فاطمة أبركان (جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء بالمغرب): من الحقــول الدلالية إلى الحقول التصورية .(تولى زوج الباحثة قراءته نظراً لغيابها):

تــرى الباحــثة أن مفهــوم الحقل الدلالي يضم اعتباطاً عدداً من المفردات يــصعب الاســتدلال على ارتباطها بعضها ببعض بالنظر إلى الجانب اللساني، وزعمــت أنهــا تتبنَّى فرضية ورزبيكا (١٩٩٠) في الدلالة وفرضية بوهاس (١٩٩٧) فـــي الصوت. وأن الحقل الدلالي ليس له معنى لساني، وأنها ستدافع عــن الحقل المعجمي الذي يجمع بين الأصوات والمعاني. وانتقت من (أساس الــبلاغة) ح م ر، و خ ض ر، ور ق ش. وزعمــت أن أحمــر أصله ح م، وأخضر أصله خ ض!

وقــد عقب كثيرون على البحث، وقالوا إن ابن جني سماه " تصاقب الألفاظ لتــصاقب المعاني" وأن مسألة التقاليب أشار إليها الخليل ولم يطبقها، وأن ابن فــارس خــصص معجمــه " مقاييس اللغة" لهذه القضية، وأن الأب مرمرجي الرومنيكي أشار إلى الثنائية.

٣- عــبد الكــريم جــبل (كلية العلوم الإنسانية- الإمارات): دلالات صيغ العربية بين جهود القدماء والمحدثين، (فَعْلَ) أنموذجاً:

يــرى الــباحث أن توضـــع أحكـــام القــدماء على محك النقد والتدقيق والإحــصاء بغية مزيد من الضبط. ويوضح ذلك بصيغة (فَعْلَ) التي زعموها

خاصـــة بالطـــبائع والغرائز، فقام الباحث باستقراء ما ورد عليها من أفعال في معجم تاج العروس للزبيدي. وقال: إنَّ الأولى أن تكون صفة متأصلة أو تحول الصفة إلى لازمة أو نسبية.

والـــبحث وإن اتَّسم بالاستقصاء فقد هاجمه المداخلون وقالوا: إن القدماء قد فعلوا ما زعمه الباحث فقالوا " أو كالسجية " وإن القدماء لم يكونوا غافلين عن ذلك إذ قالوا بالكثرة والقلة. وأما التدقيق فمطلوب دائماً.

(٣)

ثـــم كانـــت الجلـــسة الثالـــثة برئاسة عبد الحكيم راضي، وأُلقيت فيها ملخـــصات لخمـــسة بحـــوث تمـــت على هذا النحو؛ وتحت وعنوانها "العربية والنظريات المعاصرة، دراسات وتطبيقات".

١- صـــلاح الـــدين صـــالح حسنين (دار العلوم): البؤرة والتبئير وتحديد المعنى التداولي للجملة:

يطـــبق البحث النحو الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصـــل، ويتـــناول الجملـــة من زوايا الدلالة والتركيب والتدوال والصوت، ويدرس ثلاثة أنماط للجملة: الاسمية والفعلية والربطية. ويرى أن التبئير يتركز حـــول العنصر الحامل للمعلومة التي لا تدخل في القاسم المشترك بين المتكلم والمخاطـــب ومع ذلك فإن المخاطب كان يعلم هذه المعلومة مع ترددٍ في قبولها أو إنكارها، فيأتي التبئير ليدفع هذا التردد، ويؤكد البلاغيون مصطلح (القصر) المعني بدفع التردد.

ويرى أن الجملة المرتبطة بالمبتدأ هي موضوع الحديث عن هذا المبتدأ وأنـــه يسند إليها بؤرة الحديث.وهذا يعني أن هذه الجملة يجب أن تكون خبرية كي تقبل أو لا تقبل، وإذا تصادف وجود جملة إنشائية فهي منقطعة من المبتدأ. ويرى أن التقديم والتأخير لا يؤثران في البنية التركيبية، فالفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر، وإنما المتغير هو الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب.

٢- عبد الحميد مصطفى السيد (الجامعة الهاشمية بالزرقاء- الأردن)

التراكيب النحوية من الوجهة التداولية:

يعـــالج الـــبحث التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية بغية الوصـــول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل بوساطة مقاماتهـــا. وقـــد انـــتفع البحث- بقدر ما- بالأنظار اللسانية الحديثة خصوصاً الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية إلى اللغة. واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمـــال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وأن مباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما معاً يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

وقـــد عُقّب على البحث بأن الذين تناولوا التداولية نبهوا إلى أن هذه الأفكار موجـــودة فـــي التراث، لكن تشومسكي لم يعد يعوّل على البنية العميقة، بل إن البنية السطحية فيها كل شيء، وأن القواعد التحويلية قد انتهت.

وعقّب آخر بقوله إنّ للدكتور عثمان أمين كتاباً في فلسفة اللغة العربية وأنه أول مـــن تحـــدث – قبل تشومسكي بدهر- عن (الجَوّانيّة) وعن عميق وغير عميق.

وعقـــب ثالـــث بـــأن أمثال هذه الأبحاث لم تهتم بالسياق غير اللغوي على أهميـــته. وكـــان للـــباحث نفـــسه ردّ فقـــال: إن القواعد التحويلية قد قلل منها

تشومسكي ولا يعني هذا أنها انتهت عنده، بل إن قلتها باتجاه السعي إلى نحو عالمي.

٣- محمد صالح توفيق(جامعة القاهرة): المنهج المقارن في دراسة النحو العربي:

يرى الباحث أن يستضيء الباحثون بالمنهج المقارن في درسهم للنحو العربي إلى جوار المناهج الأخرى، ويرى أن إشارة القدماء إلى القرابة بين اللغات السامية تنم عن قوة ثقافتهم ولا تدل على إتقان لغات هذه الأمم، لأنها إشارات محدودة لا تمثل منهجاً. كما وجد أن جانباً من النظرات النحوية القديمة أيدها البحث المقارن الحديث مما يدل على بصيرة قدمائنا رغم إمكانات العصر المحدودة. وعرض الباحث لبعض الأُمور كتركيب بعض الأدوات والقول بثنائية بعض الألفاظ.

٤- الاتجاه العُدولي في القرآن الكريم: أحمد الليثي: (دار العلوم بالفيوم):

يتحدث البحث عن العدول والترخص والإعلال والإبدال والعلاقة بين هذه المصطلحات تلاقياً واختلافا، ثم انتقل إلى صور للعدول في بنية الكلمة من صحيح إلى صحيح ومن معتل إلى صحيح...الخ. ثم انتقل إلى مظاهر للعدول من دلالة مركزية إلى دلالة محيطة، ثم العدول من حرف جر إلى آخر، ومن صيغة إلى أخرى، ومن زمن فعل إلى زمن آخر، ومن تنكير إلى تعريف والعكس، ثم ينتهي البحث متوصلاً إلى نتيجة مفادها: أن الأسلوب القرآني قد يترك المباشرة متجهاً إلى أسلوب آخر يعدل فيه عن هذه المباشرة، وأن هذا العدول وراءه أسرار بلاغية نعلم بعضها ويخفى عنا كثيرها. وقد اعترض بعضهم على مصطلح " العدول" في القرآن الكريم وتساءل: كيف

أستطيع أن أطبق السياق غير اللغوي على كلام الله تعالى؟ وأصر الباحث على استخدام المصطلح متسائلاً: أين أذهب بقوله تعالى " أتى أمر الله فلا تستعجلوه"؟ وعقّب رئيس الجلسة بأن هذا مصطلح علمي، بل أكثر من ذلك، فإن ابن جني قد استخدم كلمة " انحراف " في بيان أشكال العدول في قوله تعالى " فمهل الكافرين أمهلهم رويدا".

٥- السيد علي خِضر(جامعة المنصورة): مستويات التحليل النحوي للعربية دراسة في المفاهيم والتطبيقات:

يرى الباحث أن النحو العربي ينتهج تحليل النصوص، ولغرض الدرس يقسم ذلك إلى مستويين: تقليدي وجمالي. فأما الأول فهو الغالب على المؤلفات النحوية التي تجتزئ بشواهد مقتطعة من سياقها العام لتستنبط قواعد مطردة كرفع الفاعل ونصب المفعول...الخ، وهو مستوى يبحث في مكونات الجملة ويميز عناصرها ووظائفها.

وأما المستوى الجمالي فيضيء معاني ودلالات لا يلتفت إليها الأولون متسائلين لم قدم هذا وأخر ذاك ولم ذكِّر هذا ولم نكر ذاك الخ، والتحليل الجمالي محوج إلى المعرفة بملابسات النص(المقام أو السياق). ثم يرى أن المستويين معاً موضوع بحثه ويطبق النوع الثاني على سورة الضحى، من دون أن يتجاوز الإطار العام المسموح به.

وبذلك تكون أعمال اليوم الأول قد انتهت في الساعة السابعة والنصف مساء.

(٤)

في يوم الأربعاء ١٩ من شباط ٢٠٠٣ في العاشرة صباحاً بدأت أعمال اليوم الثاني للمؤتمر. كانت الجلسة الأولى برئاسة أحمد مختار عمر، وعنوانها " نحو نظـرية نحـوية معاصرة " وسيرى القارئ الكريم أن بعض الأبحاث لا تندرج تحـت غطاء العنوان. وفيها قرئت ملخصات بحوث أربعة، وكان فيها مداخلات مفيدة.

١- فـي معانـي الإعـراب فـي فـصحى التـراث، للسعيد محمد بدوي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة):

لم يحضر صاحب البحث وتولى إبراهيم الدسوقي عرضه وشرحه.

يعـرض البحث للإعراب الذي احتل بؤرة الاهتمام في النحو القديم، وصار علامة على إتقان اللغة واللّحن فيها. وأشار إلى نظرية النظم التي ربط فيها عبد القاهـر الجرجاني النظم بمعاني النحو، ثم تفسير المحدثين للعلامات الإعرابية فمـنهم من أنكرها كإبراهيم أنيس، ومنهم من علل لها كإبراهيم مصطفى الذي جعـل الـضمة علماً للإسناد والكسرة علما للإضافة. وعرض لنظرية تضافر القرائن عند تمام حسّان. ثم حاول الخروج بنظرية تجعل من العلامة الإعرابية جـزءاً مؤثـراً فـي الـنظم العربي. فالعلامة الإعرابية لها في الجملة معنيان متوازيان: معنى نحوي/ معنى دلالي. فالضمة والفتحة والكسرة والسكون تقوم بوظيفة دلالية في إطار التدرج الذي يحكم الأنماط الإعرابية في الجملة الاسمية والفعلـية والوصفية. وتقع هذه الأنماط بين الثبات والمطلق في جملة المبتدأ أو

الخبر " الأمُّ مدرسةٌ " من جهة والأكثر تقييداً من جهة أخرى، وبينهما درجات هي: الأقل إطلاقا، وأقل الأقل إطلاقا، والأقل تقييداً، وأقل إطلاقا وتقييداً.

فالضمة مرتبطة بالثبات المطلق بدرجات في طرفيه مبتدأ وخبر. والأقل إطلاقا في طرف واحد، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أقل الأقل إطلاقا في طرف واحد إنّ وأخواتها: (إن الأمَّ مدرسة). أما الفتحة فترتبط بالمقيد المتغير في درجات ظنّ وأخواتها.

وقد وصف البحث بأنه معقد وغير واضح، وأن تفسير إبراهيم مصطفى -على علاته- أوضح. كما عقب د. تمام حسان بأن العلامة العربية قرينة واحدة من بين قرائن أداء المعنى.

٢- التنظير النحوي التراثي وعلاقته بالنظريات اللغوية الحديثة، لناديا حسكور (جامعة حلب- سورية):

ترى الباحثة أن علماء العربية كانوا يملكون مفردات متناثرة لنظرية نحوية كاملة، وأن درسهم امتزجت فيه الغاية العلمية الصرفة بغايات تعليمية. وأن الغايات التعليمية كان لها نصيب في تآليفهم. كجمل الزجاجي وتفاحة النحاس ولمع ابن جني. وأن التمييز بين نوعي التأليف النحوي مهم. فالعلمي منه يحصر أنماط الجمل ويصفها ويفسرها وذلك أمر يهمّ المتخصصين. أما التربوي فيركِّز على ما يحتاجه الدارس في حياته ليحقق التواصل المعرفي مع غيره فهماً وكلاماً وكتابة وقراءة. وهذا النحو التربوي تُختار مادتُه من النحو العلمي وتصاغ من جديد طبقاً لأهداف التعليم وظروفه، إذ ليس مجرد تلخيص للنحو العلمي.

وتــرى الباحثة أن تشومسكي رأى أن التربوي نمط خاص مختار من النحو العلمي طبقاً لمعايير تتوخى السهولة والفائدة، وأنه يخلو من التفصيلات الكثيرة التي في النحو الأول. ومن هنا يمكن لوجهتي النظر التراثية والحديثة أن تصاغ منهما نظرية نحوية عربية.

وقد عقب رئيس الجلسة بأن المسألة ليست مسألة تيسير فحسب، مع احترامه لكل جهود التيسير، بل هي مسألة همة، ومسألة تربوية في المقام الأول.

٣- بعــض مظاهــر التغير اللغوي في العربية المعاصرة، لوفاء كامل فايد (كلية الآداب جامعة القاهرة):

ترصــد الدراسة بعض مظاهر التغير في استخدام العربية المعاصرة، لعدد مــن الصيغ الصرفية كالأفعال والمصادر، استخداماً يخالف ما هو مرصود في المعــاجم القــديم كاللسان مثلاً، وهذا الاستخدام قد يكون في البنية أو الدلالة أو التعدي واللزوم. فهل تُردّ هذه الصيغ إلى المعاجم القديمة فيحكم بتخطئتها إن لم يــستعملها القــدماء؟ أم يُغــضّ الطرف عنها، وتستخدم من دون أن تدخل في المعجم الحديث؟ وذكرت الباحثة من ذلك جمع المصادر بالألف والتاء، وكلمات مثل الشراكة والتواجد، وأكَّد على.

وعقّــب كاتــب هــذه السطور بأن ما قالته الباحثة يؤيد وجهة نظره في أن البحث النحوي التاريخي مهمل، فها هي الباحثة تنظر في معجمين فقط: اللسان والوسيط، وما بينهما من مؤلفات بالمئات لا تُستنطق. وذكر المعقّب أن بعضها مــستخدم قــديماً فالشراكة موجودة في نثر الجاحظ، والتواجد بمعنى الحضور موجــود فــي مقدمــة ابن خلدون، وجمع المصادر بالألف والتاء كثير في لغة

المتكلمين والفلاسفة ومن تقيّلهم، وأن التعبير (أكَّدَ على) موجود في كتابات العصر العباسي الثاني وما بعده.

وردَّت الباحثة بأن سبيل بحثها غير سبيل المعقب، شاكرة له تعقيبه.

٤- تطور لغة القصة في مصر عبر قرن من الزمان، لشكري بركات إبراهيم (جامعة قناة السويس):

يرى الباحث أن لغة القص في(مرحلة البدايات) عند إبراهيم المويلحي ومحمد المويلحي وعبد الله النديم، كانت تحاكي لغة المقامات، وتتشبث بالألفاظ ذات الدلالات الفضفاضة والألفاظ المترادفة والجمل المتداخلة، ثم كان انتقال في مرحلة (الانتقال إلى الواقعية)عند عيسى عبيد الذي يستخدم الفصحى البسيطة في الوصف والسرد، ويلجأ في الحوار إلى العامية. بعدها تأتي مرحلة (الواقعية) عند أحمد خيري سعيد ومحمود طاهر لاشين ومحمود تيمور وغيرهم، فلاشين- مثلا- تكاد عبارته تقترب من عبارة الشعر في الوصف والسرد، أما الحوار فممزوج بعامية. وفي مرحلة (امتداد الواقعية) التي تجاوز الحرب العالمية الثانية، ويمثلها نجيب محفوظ من ١٩٣٤-١٩٧٨ فبعد استخدامه للفكر استخدم الرمز والفصحى في سرده وحواره. ويرى أن مراحل تطور لغة القص في مصر تنتهي بالمرحلة الرمزية التي يمثلها جمال الغيطاني، الذي يغترف من معجم الصوفية كثيراً، وهذا يكسب لغته الغموض. وهو يخالف في لغة السرد حيث يمزج العامية بالفصحى.

وقد اعتُرض على الباحث بعدم التسليم بهذه المراحل، وأنها ليست بهذا التدرج الأفقي، وأن المذكورين ليسوا أفضل من تتجسد فيهم خصائص ما زعمه من مراحل وأن كلامه فيه عمومية.

(٥)

بعد ذلك كانت الجلسة الثانية برئاسة محمد حماسة عبد اللطيف، وعنوانها "النحو العربي تجارب وخبرات" وكانت مخصصة لتكريم ثلاثة من رواد الكلية في مجال الدرس النحوي، هم: تمام حسان ومحمد عيد وأمين علي السيّد. وقد تغيب الثالث لظروف صحيَّة قاهرة.

بدأ رئيس الجلسة بالحديث عن الغائب فوصفه بالحنان والعطف وسعة الصدر، ووصف محمد عيد بالصرامة رغم الصداقة. ووصف تمام حسان بأستاذ الجميع فهو أستاذ لأمين السيد ومحمد عيد، وقد امتدّ حنانُه إليه كما يقال في الريف: إن الجدة ترضع ابنتها وترضع ابن بنتها أيضاً، والحفيد هنا رئيس الجلسة، وذكر أن كلية دار العلوم معطاء في العلم وقد اختير منها قبل أيام أعضاء لمجمع اللغة العربية الدكاترة: عبد الحميد مدكور ومحمد حسن عبد العزيز ومحمد بلتاجي حسن ومحمد حماسة عبد اللطيف وصلاح فضل. ثم طلب رئيس الجلسة منهما أن يتحدثا عما يعنّ لهما، فبدأ تمام حسان بقوله: إنني أحسُّ في هذا الموقف بالحرج، وقد قال محمد حماسة كلاماً أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلاً، فما أنا إلاّ طالب علم مُسِنّ، وخلقني الله تعالى لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا.

ثم تحدث عن تلمذته في جامعة لندن لفيرث، وكيف كان أستاذهم حانيا عليه وعلى زميليه محمود السعران وعبد الرحمن أيوب. ثم كيف انتقل في دار العلوم

مـــن قـــسم علـــم اللغـــة إلى قسم النحو والصرف والعروض، ثم تحدث حديثاً مستفيضاً عن إبداع المعنى، يخرج بنا عن مجرد العرض لوقائع المؤتمر.

بعد ذلك تحدث محمد عيد عن تجربته في تأليف (النحو المصفّى) ودوافع تأليفه ثم خطته في تأليف الكتاب الذي أخرجه من ثمانية عشر مصنفاً.

وبعـــد الكلمتين قام عميد الكلية بتسليم الدروع التكريمية للثلاثة المحتفى بهم. وبذلك اختتمت أعمال الجلسة، وذهب قسم من المؤتمرين لتناول الغداء.

(٦)

رأس الجلسة الثالثة محمد فتّوح أحمد، وفيها قرئت ملخصات خمسة أبحاث على النحو الآتي:

١- **ربـــيع خلف (دار العلوم): دور قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تطوير الدرس النحوي:**

يهـــدف الـــباحث إلـــى دراسة هذه القرارات في المسائل الصرفية والنحوية وتعـــرف مضمونها ودوافع إصدارها، وأهدافها، ومصطلحاتها. لكن هذا الأثر المزعوم ظل وقفاً على أروقة المجمع، وفي ظني أنها لم تخرج عن نطاقه.

٢- **ســـامي سليمان أحمد(كلية الآداب – جامعة القاهرة): البداية المجهولة لـــتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث (القرن الثامن عشر وكتاب "بحث المطالب"):**

يرى الباحث أن البداية الحقيقية لتجديد الدرس النحوي كانت في بداية القرن الـــثامن عـــشر حـــين قدم جرمانوس فرحات (١٦٧٠-١٧٣٢م) كتابه " بحث المطالب " عام ١٧٠٧م. وتتجلى معالم هذا التجديد في الظواهر الآتية:

أ- وضـــع نسق جديد يبدأ بالوحدات الصغرى وينتهي بالكبرى، إذ يبدأ بدراســة الحــروف والحركات، ويتبعها بدراسة التصريف في إطار الفعل والاسم، ثم ينتقل إلى دراسة موضوعات النحو.

ب- تنظــيم كثيــر من أبواب النحو وفق منطق العلاقات التي تربطها بعــضها بــبعض، وهــذا ما يتضح في تنظيمه قسمي المرفوعات والمنصوبات.

ج- التدقــيق فــي صياغة المصطلحات المحددة لجوانب المادة النحويَّة وموضــوعاتها وعناصرها، وهذا ما يتضح إذا قورن عمله "بالتحفة المكتبية" لرفاعة الطهطاوي الصادر عام ١٨٦٩.

د- إيجــاز التعــريفات مع الوفاء بالدِّلالة على ما تشير إليه من مفاهيم، وإبراز دور الدَّلالة في المصطلح النحوي.

هـ- عدم الالتفات إلى المسائل الخلافية والآراء المتشعبة، والنص على إضافات مهمة كان يقدمها في نهاية عرضه للموضوعات بعنوان : "تنبيه".

و - الاكتفاء بعدد محدود من الشواهد المتواترة في كتب القدماء، والاتكاء على استمداد كثير من الشواهد من الكتاب المقدس.

٣- عــبد الــرحمن بــن حسن العارف(**جامعة أم القرى- مكة المكرمة**):

تقويم الحركة اللغوية في القرن العشرين:

عــرض الــباحث لهــذه الحركة في جميع جوانبها: الصوتية والصرفية والــنحوية والمعجمية وما أصابها من نمو، وبيّن أثر اللسانيات الغربية على توجهات النحو المعاصر وطروحاته، ولم تكن الصناعة المعجمية واللسانيات التطبيقية بعيدة عن رصد الباحث.

٤- محمـــد أحمد خضير (كلية الآداب جامعة القاهرة): كتاب إحياء النحو وأثره في التيسير:

يرى الباحث أن " إحياء النحو " الصادر عام ١٩٣٧م لإبراهيم مصطفى كان له أثر إن بالسلب وإن بالإيجاب. فكان كتاب محمد أحمد عرفة (النَّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) الذي رفض فكرة الكتاب ووقف يدافع عن فكرة العامل، وكانت مساندة المجمع اللغوي لإبراهيم مصطفى، وتبنت وزارة المعارف كثيراً من آراء الكتاب وفرضت تدريسها في المدارس، ثم انحسر هذا التأييد. كما تأثر به بعضهم من دون أن يشير إليه مثل محمد عبد الجواد أحمد في " قواعد النحو البدائـــية" وتأثر به بعضهم وأشار إلى ذلك مثل أحمد عبد الستار الجواري في "نحـــو التيسير" ويرى الباحث أن التيسير في هذه المحاولات- ومعها محاولات شوقي ضيف وأمين الخولي- ارتبط بعدة أسس هي: الاعتماد على المعنى بدلاً من العامل، وربط العلامات الإعرابية بالمعنى، وحل مشكلات الإعراب الفرعي والتقديـــري والمحلـــي، والتقليل من التفريع. وإذا كان أثر ابن مضاء القرطبي واضحاً جلياً في صاحب الإحياء- من دون أن يشير هو إلى ذلك- فإننا نجد من يتأثر بالإحياء من دون إشارة إليه.

٥- علـــي توفيق الحَمَد (جامعة اليرموك- إربد، الأردن) من رواد التجديد اللغوي في القرن العشرين، السكاكيني: قراءة في فكره اللغوي:

يعـــرض البحث جملة من آراء خليل السكاكيني (ت١٩٥٣م) كما جاءت في كـــتابه "مطالعـــات فـــي اللغة والأدب" المنشور بالقاهرة عام ١٩٢٥م. ويبين خروجه على المألوف في تفسير عدد من الظواهر اللغوية، فمن آرائه الطريفة:

أ- ضـــرورة أن يعرف اللغوي لغات قديمة وحديثة، وأن يحيط بتاريخها وفلسفتها.

ب- دراسة حروف الهجاء على مستويي: الرسم والصوت.

ج - دلالـــة الحـــركات العـــربية وتوزع الحركات على اللغات بتأثير من البيئة! وهناك دراسة للقرائن اللفظية والمعنوية في العربية.

(٧)

في السابعة مساء تلا مقرر المؤتمر التوصيات التي شارك فيها المؤتمرون وهي:

أولا: الدعـــوة إلى إعادة قراءة تراثنا النحوي بأناة، لاستخلاص النظريات التي تحكمـــه وتلمّـــس عناصـــر القوة والأصالة فيه، والبعد عن التسرع إلى تخطئة علمائنا.

ثانيا: يؤكد المؤتمر مشروعية الإفادة من النظريات اللسانية المعاصرة في تحليل أنظمة العربية بوعي، ومن دون انسياق وراء كل جديد لجدّته.

ثالـــثا: الأخذ بالمنهج المقارن في دراسة النحو العربي، لحل المشكلات النحوية التي ثار حولها خلاف يعوق الدرس النحوي أحيانا.

رابعـــا: مـــراجعة المـــصطلحات اللغـــوية (صوتية وصرفية ونحوية) وتدقيقها وتوحيدها ما أمكن، بتنقيتها من الترادف والاشتراك.

خامسا: تنبيه الباحثين إلى الفرق بين الهدف التعليمي والهدف العلمي من التأليف النحوي، بما يحقق التوازن بين حق النظر العلمي الدقيق ومستوى المتعلم الذي يقصّر عن مقتضى هذا النظر أحيانا.

سادساً: إعادة صياغة النحو التعليمي بحيث تتعدد مستوياته وفقاً للمتلقين، والتدرج في تعليم العربية بحيث يُختار لكل مرحلة ما يناسبها من المادة اللغوية والأدبية.

سابعاً: يوصي المؤتمر بوضع ضوابط محدّدة لتحقيق المخطوطات تحقيقاً علمياً دقيقاً، بحيث لا يدخل ميدان التحقيق إلاّ من لديه الكفاية اللازمة، حفاظاً على تراثنا من العبث.

ثامناً: يؤكد المؤتمر أهمية الحد من تكرار الجهود في الدراسات النحوية الجامعية وغيرها، والعمل على توحيدها عن طريق إصدار دليل دوري يشتمل على ما أُنجز من دراسات لغوية ونحوية في العالم، وما هو قيد الإنجاز، ويتعاون على إصداره عدد من الجامعات العربية الكبرى.

تاسعاً: يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة تجتمع كل عام لمراجعة الأعمال والمصطلحات اللغوية، لتكون عوناً للمجامع اللغوية العربية؛ وذلك بتقديم ثمرة جهودها لهذه المجامع والكليات المعنية بدراسة العربية.

عاشراً: يدعو المؤتمر إلى عقد ندوات ومؤتمرات أخرى في الوطن العربي، لحل المشكلات التي تواجه العربية في ميدان البحث العلمي وميدان التعليم.

حادي عشر: يوصي المؤتمر بتقوية الصلات بين المؤتمرين، عن طريق المراسلات؛ لتعرّف اهتماماتهم البحثية، ومعرفة الجديد في أبحاثهم، وفتح باب التعاون بينهم.

ثاني عشر: يدعو المؤتمر إلى التخطيط اللُّغوي؛ بتحديد الأولويات اللازمة لخدمة العربية نحواً وصرفاً ومعجماً، حتى لا يكون البحث اللغوي مجرد مبادرات فردية؛ إذ الأَولى أن تكون الأعمال اللغوية مؤسسية.

ثالث عشر: المطالبة الجادّة بالدعم القانوني والتنفيذي والمالي الذي يضمن حماية اللغة العربية، والأخذ بها في الحياة التعليمية والعامة والمتخصصة(الجامعية).

رابع عشر: يدعو المؤتمر إلى إنشاء موسوعات لغوية مؤسسية تسعى إلى استصفاء الأفكار اللغوية المبثوثة في الكتب القديمة والحديثة، بما يغني الباحثين عن التشتت، وبما يحقق تأصيل الفكر اللغوي الذي أصبح في كثير من مؤلفات المحدثين مثلاً للاختلاط.

خامس عشر: يدعو المؤتمر إلى التفكير الجاد في أمر نشر العربية في الخارج، بإعداد مواد تعليمية متخصصة في هذا الشأن.

في السابعة والنصف مساءً انتهت أعمال المؤتمر، بعد أن حدثت لقاءات تعارف بين باحثين من دول عربية مختلفة، ووعود بالتواصل نرجو لها أن تتحقق.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

تعليق على البحث الموسوم بـ"الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي/مثل من وظيفة الحال" للدكتورة لطيفة إبراهيم النجار

د. علاء الدين حمويه

البحث نُشِر في مجلة المجمع الأردني/ العدد(٦٥)/تموز- كانون الأول٢٠٠٣م.

آثرت، كي نكون على بيِّنة من أمرنا من الخطوة الأولى، أن أبدأ من حيث انتهت الباحثة الفاضلة، إذ تقول: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعَبِّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتقعيد، فلا شك أن هذا الوصف سيختلف، وسيصبح للوظائف النحوية صوراً {كذا} أخرى لم ينص عليها النحاة، وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عما تعارف عليه النحاة العرب".

إن التفكير في إقامة نظرية نحوية غير التي بين أيدينا حق مشروع لكل باحث مُحَقِّق في هذا العلم، وقَوْلَتُها هذه ردَّدت في نفسي ما كان يقوله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في أيامه-رحمة الله عليه-: إن الذي نملكه مما يُسمى بعلم النحو والصرف نظرية، والنظرية مهما كانت قوتها فإنها لا تَرْقى إلى منزلة الحقيقة العلمية، ولكن هذه النظرية التي ورثناها تكتسب قوتها واحترامها من أنها كانت وما زالت النظرية الوحيدة التي تُفسِّر لنا الظواهر اللغوية: نحوها وصرفها تفسيراً مقبولاً ومتماسكاً، ولكل باحث مُحَقِّق في هذا العلم أو أكثر الحقّ في استنباط نظرية أخرى، وإذا تَمّ ذلك فإنَّ للمحققين من أهل هذا العلم حقَّ النّظر فيها لتقويمها، فإنْ وجدوا أنَّها تُفسِّر لنا الظواهر اللغوية: النحوية والصرفية تفسيراً أفضل مما عندنا فلا يسعنا إلا أن نتركه، ونتبع ما

جاءنـــا مـــن الخـــير، وإن تساوتا فلنا الخيار، وإن قصرت الأخيرة عن الأولى تمسكنا بما عندنا. انتهى معنى كلامه رحمه الله.

ويحسُن بكل من أراد أن يبدأ بهذا الأمر الجليل والجَلل أن يترك توجيه النقد للـــنظرية التي لا نملك إلى يومنا هذا سواها، والتي أثبتت مكانتها؛ إذْ أفادَ منها عددٌ غير قليل من الباحثين اللغويين المحدثين في الغرب والشرق.

وليت الباحثين المَعْنيين بهذا الأمر والساعين إلى التغيير يبدؤون من حيث بـــدأ سَـــلفهم، فيستقرون هذه اللغة استقراء جديداً في حقبة زمنية يتوافقون على تحديدها، ثم يضعون لأنفسهم ضوابط منهجية يرتضونها للتحقيق في هذا العلم، كمـــا فعل ذلك أجدادهم، وهذه الضوابط المنهجية التي تواضع عليها النحاة كان أســـتاذنا- رحمـــه الله-، يسميها بالأصول المنهجية ويرى أنها ضوابط تفرضها بدائـــه العقل السليم للتحقيق في هذا العلم. وهذا شأن كل باحث؛ يبدأ بحثه بذكر مـــنهجه، كما فعلت الباحثة الفاضلة في ص٩٠، وشأن كل أصحاب علم، فلا بد من قواعد تضبط المنهج.

وللأسف الشديد لاقت هذه الأصول المنهجية هجوماً من بعض المُعْتَنين بهذا العلـــم مـــن المعاصـــرين، فاتُّهِم النحو بالتبعية للمنطق...ولتعمّ الفائدة أذكر أن أســـتاذنا- رحمـــه الله- كـــان يُسَـــمي القواعد العامة التي استنبطها النحاة من استقرائهم لكلام العرب بالأصول الوضعيّة.

وللباحثة الفاضلة كما لغيرها الحق في أن يجعل ما شاء مُنْطَلَقه إذا كان هذا المُـــنْطَلَق مُدلَّلاً بعد استقراء واسع على أنه مُطَّرِد في تفسيره للظواهر اللغوية. ولكـــن الـــنظرية لا تقـــوم على رِجْل واحدة؛ لذلك علينا العودة إلى ما طرحته

الباحـــثة الفاضـــلة لنناقشه بهدوء ومن دون تعصب أو انفعال؛ لأن الأمر يهمنا جميعاً، ويتعلق بجزء مهم من ثقافتنا في هذه الأيام، ويتصل قبل كل شيء بلغتنا.

وسأقتصر من أمثلتها على الشواهد وعلى ما مَثَّلت به من أبيات لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، شُهِد لهم بالفصاحة.

ذكرت الباحثة الفاضلة في ص٩٣ أن الملحظ الدلالي للحال عند النحاة على اخـــتلاف أزمنـــتهم " يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر:- الفعل(وهو العامل في الحـــال) والفـــاعل أو المفعول (وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) والحـــال. وعلـــى الرغم من أن سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، اتَّجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقـــع فـــيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب{ زيداً}، وفي قولـــك: كسوت زيداً الثوبَ؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كـــالأول) فـــإن أغلب حدود النحاة وشروحهم التي توضح الملحظ الدلالي لهذه الوظـــيفة تتجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها كقول ابن السَّراج مـــثلاً:(والحـــال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخـــبر به عنه)...وأما ربطهم الحال بالفعل(العامل) فيأتي في سياقات أخرى كبـــيان مـــا يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنوية أو بعض التفسيرات التي توضح أبعاداً خاصة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيوية معينة تأتي عليه...".

الملاحـــظ أولاً أن الفاضـــلة اختزلـــت العامل في الحال بالفعل، وصاحبها بالفـــاعل والمفعول. وأعتقد أن اختزال العامل بالفعل متعمَّد؛ لأن ما يعمل في الحـــال من غير الفعل ليس الزمن جزءاً من معناه، وهي اعتبرت الحال مقيدة

لزمـــن الفعـــل كما سنرى؛ ولأن المفعول لأجله لا يعمل فيه إلاّ الفعل، والحال يعمـــل فـــيها الفعل، وشبهه (المصدر والمشتقات)، وما فيه معنى الفعل كاسم الإشارة، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام...الخ وهذا له انعكاس على ما في البحث كما سيأتي.

والملاحـــظ ثانـــياً أن مـــراد سيبويه في النقل المذكور تبيان الفرق بين ما ينتصـــب؛ لأنـــه حـــال وما ينتصب؛ لأنه مفعول به ثانٍ للأفعال التي تنصب مفعوليـــن لـــيس أصلهما المبتدأ والخبر. وقد يطلق سيبويه في كتابه لفظ الفعل ويريد الفعل، أو شبهه، أو ما فيه معناه، أو جميعها.

وتـــرى الفاضـــلة أن "تنوع الدلالات التي تأتي عليها الحال هي التي دفعت بعض النحاة إلى عدم ارتضاء الحدّ الذي وضعه النحاة لها؛ ولذا حَدَّها الرضي فـــي شـــرحه على الكافية بقوله" فالأَولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكِّـــدة، ولكـــل منهما حدّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الذي في [ذلك] الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما...وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون الجملة". ثم قالت:" ويبدو من حدود النحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظـــيفة [الحال] أن هذا الملحظ يتراوح عندهم بين بُعدين: الأول: يربط الحال بصاحبها. والثاني: يربط الحال بعاملها، فهي بيان لهيئة الصاحب وتقييد لزمن العامل كما يتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي:

تقييد زمن العامل

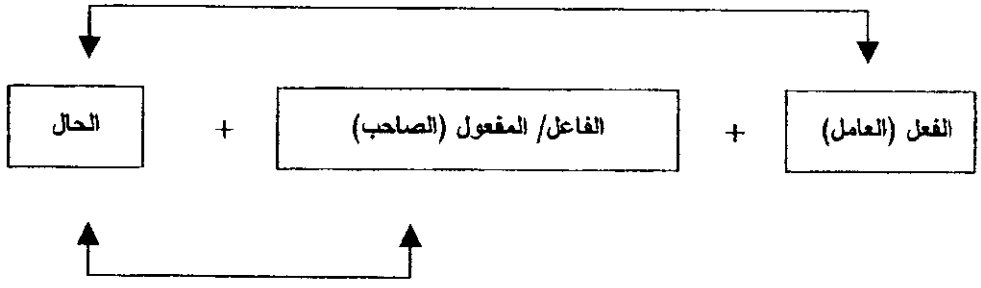

بيان هيئة الصاحب

الملاحظ أولاً أن التعريف الذي لم يرتضه الرضي هو تعريف ابن الحاجب: " الحـــال: ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى". وليس تعريف كل السابقين له، فانتقده، ثم أورد الحد الذي يراه مناسباً.

والملاحـــظ ثانياً أنّ قولها:" وتقييد لزمن العامل" مع توضيح ذلك بالرسم ليس بسديد. فالحال تُقيِّدُ حدث العامل لا زمنه، وهذا ما أشار إليه الرضي حين ناقش تعـــريف ابن الحاجب، فقال:"فليس في الحد معنى الحال وبيان ماهيَّته، لأنه ربما يتوهّم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظنّ فـــي(جـــاء زيد راكباً) أنّ (راكباً) هيئة لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، فـــيكون غلطـــاً."(شـــرح الكافية للرضي/ تحقيق حسن يوسف عمرج٢ ص٨) والباحثة الفاضلة تعلم ألا شيء يُقيِّد زمن الفعل في العربية إلاّ ظرف زمانٍ محدد كقولـــنا: (جئـــتك فجـــراً أو ظهراً...)، أو: (آتيك غداً طلوعَ الشمس أو خفوقَ النجم...)، أو: (ائتني عصراً أو عشاءً...). أما الحدث فيقيده حدث مثله، نحو: (جئتك ضاحكاً) فالضحك يُقَيِّد المجيء في حال حصول الفعل.

أمـــا قولهـــم: إن الحال تشبه الظرف فلأنهما يُقدران بـــ (في)، ولكن (في) تكون في الظرف لمجموعه لا لجزء مفهومه. نحو: (دخلتُ الحمامَ)، أي: دخلت

في الحمام، فليس بعض الحمام أولى بـــ (في) من بعض. أما قولنا: (جاء الطالب ماشـــياً) فمعـــناه: جاء الطالب في حال مشي، فمعنى (في) مختص بجزء مفهوم المذكـــور.(يُـــراجع شرح ابن مالك على تسهيله ٢/٢٣٩- دار الكتب العلمية- بيروت).

ويلاحظ من الموازنة السابقة أنهم يقدّرون (في) مع الحال كما تقدَّر مع ظرف المكان؛ لذلك مُثِّل بـــ(دخلت الحمامَ)، ونحن نعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عـــن الجثة إلا إذا أفاد، والحال- كما ذكروا- خبر في الأصل، وصاحب الحال يكـــون جـــثة. ويُنظر لهذا الأمر النَّقْلِ قبل السابق؛ إذ نقلت الفاضلة تعريف ابن السراج للحال، وفيه قوله:"...المخبر بِهِ عنه" وأُنبِّهُ هنا إلى أن لفظ "به" تحريف، وأن الصواب:" بها"؛ لأنه قال في أول التعريف: " والحال إنما هِيَ...".

ولـــو كانـــت الحـــال تقيِّد زمن العامل فماذا تقيِّد في قوله تعالى" (تلك بيوتهم خاويةً)، وقوله: (فما لهم عن التذكرة معرضين)، وقول امرئ القيس:" كأن قلوب الطـــير رطـــباً ويابساً"، وقول الشاعر:" أيّها الربع مبكياً بساحته"، وقولنا: (أقادمٌ الطالب مبكراً)، و(مالك حزيناً؟)، و(ها هو الطالب مقبلاً)؟.

ويُســـتثنى مما سلف قولهم: (جئتُ والشمسُ طالعةٌ) ونحوه، وسيأتي الحديث عنه.

ننتقل إلى مناقشة ما تراه الفاضلة تداخلاً بين الحال والمفعول لأجله. الملاحظ أن العـــرب نصـــبت بعض المصادر التي تفيد التعليل، وهي التي سماها النحاة المفعـــول لأجلـــه والمفعـــول له، واشترطوا لنصبها شروطاً استقروها من كلام العـــرب، وهذا النصب في حقيقته على نزع الخافض، أي على نزع اللام، لذلك

جـــاز في كل ما انتصب على هذا النحو أن تعود إليه اللام، فيُجر بها، قال ابن مالك في ألفيته:

يُنْصَـــبُ مفعـــولاً له المصدرُ، إنْ أبـــانَ تعليلاً كـــ(جُدْ شكراً ودِنْ)

وهـــو بمـــا يَعْمَـــلُ فـــيه مُـــتَّحِدْ وقـــتاً وفـــاعلاً، وإنْ شَـــرْطٌ فُقِدْ

فاجْـــرُرْه بالحـــرف، ولـــيس يَمْتَنِعْ مـــع الشـــروط كـــ (لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ)

لذلـــك قرَّر النحاة أن اللام هي الأصل، لأنها جائزة فيما تحقَّقت فيه الشروط، وواجبة فيما لم تتحقق فيه الشروط. فاستقراؤهم لكلام العرب قادهم إلى أنّ هناك ألفاظاً قد يُنزع منها الخافض، فتنتصب، وأن بعض هذه الألفاظ يكون النزع منها مخصوصاً بالسماع نحو:" تمرون الديارَ" ونحوه، وبعضها مطّرد كاطِّراد النزع مـــن المصـــدر المـــؤول، نحـــو: " أشهد ألاّ إله إلاّ الله" ونحوه. ولاحظوا في المنصـــوب علـــى نـــزع الخافض(نزع اللام) أنه مُطَّرد في إفادة التعليل فسمّوه المفعول لأجله، وقَعّدوا له قواعد وصلوا إليها باستقراء كلام العرب، وهي التي مَـــرَّت فـــي قـــول ابن مالك، ولم يجعلوا هذا المصدر منصوبا على المصدرية (مفعـــول مطلـــق) مراعاة للدلالة. فكل لفظ تحقَّقت فيه الشروط مع جواز عودة الـــلام هو مفعول له عندهم، وكل لفظ لم تتحقَّق فيه الشروط وجبت فيه اللام(أو أحد حروف الجر التي تفيد التعليل)، وهو مجرور بها، ودلالة اللام التعليل.

قـــال ابن يعيش(١/٥٨):" ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصـــل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف. .

واعـتماد الدلالـة وحدهـا مصدراً للتقعيد يؤدي إلى اختلاط الكلام، وضياع بعض الجزئيات الدلالية التي تُفرّق بين أمور دقيقة في السياقات اللغوية، فالحال مـثلاً- كمـا يقول الزمخشري في المفصل- تشبه المفعول، وهي أيضاً- كما يرى- تشبه الظرف. فما من شيء في هذه اللغة إلاّ ويشبه شيئاً آخر في الدلالة علـى نحـو ما، فبعضهم يرى أن الحال في حقيقتها خبر (كان)، فقولنا: " أتى الطالـب مسرعاً" معناه: أتى الطالب في حال كونه مسرعاً، وخبر(كان) له شبه دلالـي بالمنصوب على المفعولية توسعاً، فالقول السابق يمكن أن تكون دلالته: أتى الطالب حالةَ كونهِ مسرعاً، والمنصوب على المفعولية توسعاً له شبه دلالي بالمنصوب على المفعول به الصحيح. و(إلاّ) في الاستثناء لها دلالة على الحال، فقولـنا: (جاءنـي الطلابُ إلاّ سعداً) دلالته: جاءني الطلاب مُسْتَثْنىً منهم سعدٌ، و(مسـتثنى) منصـوب علـى الحال، وقد تكون دلالة (إلاّ) على الصفة كقول الشاعر:

وكـلّ أخ مفارقـه أخـوه لعمـر أبـيك إلاّ الفـرقدان

الـتقدير: كـل أخ غير الفرقداني مفارقه أخوه، ولا يعترض معترض على هذا بحرفية (إلاّ)؛ لأنها جاءت اسماً في قوله تعالى:(لو كان فيها آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا) والمفعـول له يشبه المفعول المطلق، فلم يترجم له الكوفيون واعتبروه منصوباً علـى المصـدرية، ولم يترجم له ابن مالك في شرحه على تسهيله. ولا شك أن الذيـن أفـردوا له بابـاً انتبهوا لما فيه من دلالة...إذاً لا بد مع ملاحظة الدلالة ملاحظة الفروق التي تقوم عليها اللغة في التفريق بين أنواع الدلالات، وكذلك لا بدّ من ملاحظة صور البنى اللغوية التي تجمع بين كل نوع من أنواع الدلالات.

فاللغة سياق موروث محفوظ في عقل الأمة الجمعي، ومعان يُعَبَّر عنها بسياقات محـــددة لا يمكنـــنا أن نحملها ما لا تحتمل. وبعبارة أخرى كان النحاة يراعون أمرين:

الأول: التركيـــب اللفظـــي للغـــة (السياقات)، يصفونه بلا تدخل؛ لأنه موروث ومحفوظ.

الثاني: الدلالات المعنوية، وقد تكون اللفظة محتملة لأكثر من معنى إعرابي في بعـــض الســـياقات التـــي لا يستطيع أحد أن يحدد قصد المتكلم بها؛ لأنه لم يكن مشافهاً له، وهي قليلة إذا ما قيست بعموم السياقات.

ولا شـــك أن الباحثة الفاضلة تتفق مع النحاة في أن قولنا: (جئتك رغبةً في علمـــك) و: (جئـــتك لرغـــبةٍ في علمك) يدلان على التعليل، وأن قولنا (رغبةً) منصـــوب لأنـــه مفعول لأجله، وأن (لرغبة) مجرور بالحرف، وأن النصب في الأول والجـــر فـــي الثانـــي هو وصف لما استنبطوه من استقراء كلام العرب الفصحاء مع إقرارهم بدلالة التعليل في التركيبين. فكيف يكون الأمر إذا اعتمدنا الدلالة فقط؟

وإذا عدنـــا مرة ثانية إلى ما نحن فيه نلاحظ أنهم اشترطوا كون المفعول له مصـــدراً؛ لأن كونـــه مصـــدراً يكون على أَقَلِّ حذف، فقولنا: (جئتك رغبةً في علمـــك) لا يحتاج إذا أردنا إعادته إلى الأصل إلا إلى إعادة اللام، فنقول: جئتك لرغبة...، ولو قلنا: (جئتك راغباً في علمك) على اعتبار(راغباً) مفعولاً له، لما جـــاز تقدير اللام، وكنا نحتاج إلى تقدير أطول، فنقول: جئتك لتحصل لي رغبة في علمك.

وكذلك الأمر مع الشرطين الآخرين: اتحاده بالعامل زمناً وفاعلاً، فمع تحقق الشروط يقلّ الحذف، ويكثر مع عدم تحققها.(يُراجع التخمير لصدر الأفاضل ج١ ص٤١٩/ تحقيق عبد الرحمن العثيمين – ط١ دار الغرب الإسلامي- بيروت١٩٩٠).

ولذلك لا تجوز إلا الحالية في قول البحتري:" لاتَرُزْني مزاولاً..." وقول المتنبي: " أسارقك اللحظَ مستحيياً..." . والدلالة أيضاً توجب لهما الحالية؛ إذْ يُضْعِف التعليل حدث المُعَلَّل والمُعَلِّل، فالمعنى في الأول: لا يكن منك رَوْزٌ لي وأنت مزاول لاختباري بعد هذي البلوى فَتُنْكرُ مَسِّي.فالحال- كما ذكرنا- مقيدة لحدث العامل وقت وقوعه، أما التعليل فيكون بعد وقوع حدث العامل المعلَّل، وقد يقع. وقد لا يقع والاستحياء في بيت المتنبي ملازم لمسارقة اللحظ، ولو كان الاستحياء علّة لمسارقة اللحظ لفسد المعنى.

وحدث الحال يُقيِّد حدث العامل كما ذكرنا، ولو عكسنا لجاز ذلك مع اختلاف يَسيرٍ في المعنى بين (المُقَيَّد) و(والمُقَيِّد)، فنقول مثلاً في قول المتنبي: أستحيي مسارقاً لك اللحظ...، وفي قول البحتري: لاتزاولني لاختباري رائزاً...

أما المفعول له فهو علّة للحدث الذي قبله، فلا يجوز أن نعكس فنجعل المُعَلِّل مُعَلَّلاً، فلا يمكن أن أقول:(رغبتُ في علمك مجيئاً). وهذا يجعلنا نرجِّح المفعول له في " عبثاً" من قوله تعالى: {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنَّكم إلينا لا ترجعون} (يُنظر البحث ص٩٥).

مـــا إجـــازتهم وقوع المصدر حالاً فَلتَحَقُّقِ ما أسلفناه؛ ولأن المصدر قد يؤول مشـــتق، بـــل إنّ بعض الجامد قد يؤول بمشتق في كلام العرب؛ ولأن المصدر يوصف به لغايات بلاغية، والحال وصف بشكل من أشكال الشبه الدلالي العام.

ويجـــوز فـــي لغة العرب أيضاً أن يقع المشتق موقع المصدر بالنظر إلى الدلالـــة، نحو:" قم قائماً" في رأي بعضهم، ومنه قول الفرزدق: "ولا خارجاً من فـــيَّ زورَ كـــلامِ" (يـــنظر ســـيبويه١٧٣/١، وابن يعيش ٩٥/٢، والخزانـــة ٢٧٠/١٠٨،٢/١).

وقبل أن نترك هذا الموضع لا بدّ من الإشارة إلى تفريق الباحثة الفاضلة بين الأفعـــال القلبـــية والأفعـــال العلاجية في بيان الهيئات؛ إذ ذهبت إلى أن الثانية يناســـبها أن تكـــون مبيـــنة للهيـــئات، أما الأولى فبيان الهيئة فيها يأتي ضمنياً مستنتجاً.

ولنعد إلى بعض أمثلتها، قول المتنبي:" أسارقك اللحظ مستحيياً" وقول بشامة: "إذا ما أراغ يريد الحويلا" وقول البحتري: " أتسلّى عن الحظوظ وآسي"

وأُضيف إليها قول المتنبي في رثاء جدته:

تَغَـــرَّبَ لا مُسْـــتَعْظِماً غيرَ نفسِه ولا قـــابلاً إلاّ لخالقـــه حُكمـــا

ولا ســـالكاً إلاّ فـــؤادَ عَجاجـــةٍ ولا واجـــداً إلاّ لمكـــرمة طعمـــا

ثم لنتساءل عن الفرق في بيان الهيئة بين ما أُخِذ من فعل قلبي وهو كل ما أشير إليه بخط تحته وبين ما أُخِذ من فعل علاجي في قوله:" ولا سالكاً إلاّ فؤاد عجاجة".

ثم قالت: " وقد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله- إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً- ضعيفاً، يمكن التجاوز عنه، وخاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردها إلى دلالتها الأصلية، وهي بيان هيئة صاحبها. ولكن هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يُعَبَّرُ عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية؛ إذْ يأتي ملحظ التعليل في مقدّمة الأبعاد الدلالية التي يُعَبَّرُ عنها بالجملة الفعلية المضارعية، ولكن هذه الجملة تعرب حالاً، ولا يُنظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأن التداخل الدلالي لا يكفي وحده، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التنوع البنيوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة، وهكذا يبدو أن تمسك النحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً جعلهم لا ينتبهون إلى ملحظ العلّة في كثير من التراكيب التي عُبِّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة".

قادهم استقراؤهم إلى أن المصدر على نوعين: صريح ومؤول، والمؤول: هو المنسبك من (أن) والفعل، إذا كانت جملة الموصول الحرفي فعلية، وإلى أن (أنْ) قد تضمر في مواضع حدّدوها، ومنها إضمارها جوازاً بعد لام التعليل، وإلى أن لام التعليل لا تحذف في لغة العرب إذا أُضمرت(أنْ)، فإذا ذُكرت (أنْ) جاز إبقاء اللام وحذفها، ونُصِب المصدر المؤول على نزع الخافض، وهذا من المواضع المطردة في نزع الخافض كما أسلفنا، فلنا أن نقول: (جئتك لأنْ أدرسَ النحو)، و: (جئتك لأدرسَ النحو)، و:(جئتك أنْ أدرسَ النحو). وبعد هذا التذكير نعود لنناقش بعض ما مثّلت به الفاضلة، وهو الذي قوّى في نفسها التداخل الدلالي بين الحال (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع) والمفعول له(التعليل)، ونذكّر أيضاً بما أشرنا إليه من أن التعليل يُضعِف الحدث في (المُعَلَّل)

و(المُعَلِّـــل)، وأن حدث المُعَلَّل قد يقع، وقد لا يقع، كما في قولنا:(شربتُ الدواء شفاءً لدائي).

- قولـــه تعالى:{إنّا خَلَقْنا الإنْسان مِن نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ نَبْتَلِيْهِ}المعنى في الآية علـــى الحـــال المُقَدَّرة؛ لأنه تعالى عالم بحال مَنْ خَلَقه، وأنه يعيش إلى زمن الابتلاء(الاختبار)، وهو زمن التكليف، ولو كانت الدلالة فيه تعليلاً، لكـــان الذي مات صغيراً قبل سن التكليف مُبْتلىً، ولو كان الابتلاء علَّة فـــي هـــذه الآية للخلق، فما الحكمة مِنْ خَلْق مَنْ مات قبل سن التكليف؟ ومِنْ خلق مَنْ لا عقل له؟

ولـــو قلنا في غير القرآن طبعاً: (إنا ابتلينا الإنسان نخلقه من نطفة أمشاج) لصح بالشكل الذي أشرنا إليه سابقاً، ولو كانت دلالته التعليل لما صحّ.

- قول بشامة بن عمرو:

بعَيْنٍ كَعَيْنِ مُفيضِ القِداحِ إذا ما أَراغَ يُرِيدُ الحَوِيلا

مفـــيض القداح (هو الذي يقلّب قداح المَيْسِر، ويدفعها ليظهر الرابح) يحاول الاحتيال مرّة بعد مرّة وبطرق متعدِّدة، فعينه يَقِظة تراقب القوم بمهارة، هذه هـــي حالـــه الملازمـــة له وقت لعب الميسر. أمّا الذي يفعل ذلك وهو غير مُتَمرس تَمَرُّس مفيض القداح فإنه يَرْتَبِكُ، وفرصة نجاحه تكون ضعيفة، فمع هـــذا الأخـــير يحسُـــن التعلـــيل، ومع الأول تحسُن الحالية. وأراغ: حاول والحويل: الاحتيال، وهل يكون كلاماً لو قدَّرناه: إذا حاولَ لإرادة الاحتيال.

ولو عكسنا مع الحالية فقلنا: إذا ما أراد الحويل مريغاً، لكان صحيحاً بالشكل الذي أشرنا إليه، ولو كانت دلالته التعليل لما صحّ.

* قول المزرّد:

فطوَّفَ في أصحابه يَستَثيبُهُمْ فآبَ وقد أكْدَت عليه المسائِلُ

إذا عدنـــا إلى القصيدة نلتمس الدلالة نجد أن الموصوف في هذا البيت هو صائد، يصيد بقوسه وأكْلُبه، وأنه فَقَد كلبين، فساءت حاله، ووسوس له الشيطان أنـــه مُفْـــتَقِر، فطوَّف في أصحابه طالباً عطاءهم، فعاد غير ظافر منهم بشيء. فَطَلَـــبُ ثـــوابِ أصحابِهِ بدأ مع تطوافه، ولو كانت الدلالة على التعليل لضعف التطواف، ولظهر الرجل كالمتردد في استثابتهم.

وهذا يجوز فيه: فاستثابَ أصحابه يُطوِّف فيهم، ولو كان تعليلاً لما جاز.

* قول المرقش الأكبر:

إذا عَلَمٌ خَلَّفْتُهُ يُهْتَدَى به بدا عَلَمٌ في الآل أغْبَرُ طامِسُ

وصف المرقش في قصيدته أعلام الفلاة في بيتين، هذا ثانيهما، والذي قبله:

وأعْرَضَ أعلامٌ كأنَّ رُؤوسَها رؤوسُ جِبالٍ في خَليجٍ تغامَسُ

جملة " يُهْتَدَى به" صفة لقوله:" عَلَمٌ"، لا حال من الضمير في قوله: "خلفته"؛ لأن الحالـــية تُفْسِـــدُ المعـــنى المراد. فالجبل واحد من جبال عَرَضَتْ له في الفـــلاة، وهـــذا الجبل مُهْتَدىً به قبل أن يُخلِّفه الشاعر، والعرب تهتدي في صحرائها بالجبال؛ لذلك سُمِّيَ الجبل عَلَماً، فلو كانت الجملة حالية لكان العلم مُهتدىً به بعد أن تركه الشاعر، وهذا معنى غير صحيح؛ إذ المعنى: إذا علمٌ

مُهْـتَدىً به خلَّفته ظهر لي في السَّراب علمٌ آخر. وهذا التقديم والتأخير بين الجملتين:" يُهتدى به" و" خلَّفتُه " جائز اقتضاه تصحيح وزن الشعر.

- قول عمر بن أبي ربيعة:

خرجتُ غَداةَ النَّفْرِ أَعْتَرِضُ الدُّمَى فلم أَرَ أحلَى منكِ في العَيْنِ والقَلْبِ

النفر: نفر الحجيج من منىً.

واضح أن الاعتراض في هذا البيت ملازم للخروج، فغداة النفر يشتد الزحام في منى، والدّمى تملأ المكان، فالحالية تفيد كثرة الاعتراض وقُوَّة الخروج، وهذا يناسب قوله: " فلم أَرَ أحلى منك في العين والقلب". أما التعليل فيضعف الخروج، ويقلِّلُ الاعتراض، ويجعل المعنى سقيماً. ولو عكسنا فقلنا: اعترضت الدُّمى حال خروجي غداة النفر لجاز بالشكل الذي ذكرناه، ولو كانت الدلالة التعليل لما جاز فيه هذا.

* قول البحتري:

حَضَرَتْ رَحْلِيَ الهُمُومُ فَوَجَّهْـ ـتُ إلى أَبيضِ المدائنِ عُنسي

أَتَسَلَّى عن الحظوظ وآسي لِمَحَلٍ من آل ساسانَ دَرْسِ

الهموم: الناقة الحسنة المشي. العُنْس: الجمال السمينة التامة.

السياق يؤكد الحالية في الجملتين: "أتسلّى" و"آسى"، فهو وَجَّهَ ركبه هذه الوِجْهة مُتسلياً وآسياً منذ بَدَأَ التَّوَجُّه، وهذا هو مذهب العرب في الرحلة، وليس

مـــراده: أنه وجَّهها هذه الوجهة ليتسلّى وليأسى، وقد يكون تَسَلَّى وآسى، وقد لا يكون.

ولـــو عكسنا فقلنا: فتسليتُ عن الحظوظ، وآسيت لمحلّ من آل ساسان دَرْس مُوَجِّهـــاً إلـــى أبيض المدائن عُنْسي، لصح بالشكل الذي شرحناه آنفاً، ولو كان تعليلاً لما صح.

وبعد كلام طويل قالت الباحثة الفاضلة: " ويزيد المسألة وضوحاً أن النحاة وضـــعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله، فلا يُعرب المصدر مفعولاً لأجله إلاّ إذا صح تقديره باللام؛ لأن اللام معناه العلة والغرض، ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أن تقدير اللام فيها محتمل، ولا يناقض التركيب...".

أوضحت أن اللام تدخل على المصدر المؤول، لا على الفعل، وأنه لا يجوز الجمع بين حذف اللام وإضمار(أنْ)...الخ كما أوضحت قبل ذلك أن هذا النوع من المصادر حقيقته النصب على نزع اللام...الخ.

ثـــم ختمـــت حديـــثها عن هذا الجزء من البحث بقولها:" وعليه فإن التداخل الدلالي بين الوظيفتين في مثل هذه التراكيب واضح جداً، ولكنه مع ذلك غائب في مصنفات النحاة، ذلك أن ضوابط الوصف والتقعيد عندهم تتعدد، ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضحه في خاتمة البحث".

أظـــن أننـــي أســـلفت ما يجعل الباحثة الفاضلة تعيد النظر في كلامها هذا. واعـــتقد أنـــه لا بـــدّ للباحثة الفاضلة أن تعرب "ذلك" أو المصدر المؤول "أنّ

ضوابط الوصف...تتعدد" من كلامها السابق مفعولاً لأجله؛ لأن دلالة التعليل فيه واضحة جداً. فما إعراب ما يبقى من جملتها؟

ننتقل إلى الجزء الذي تحدّثت فيه الفاضلة عن (التداخل بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه).

في هذا الجزء أوردت الباحثة ثلاث مجموعات من الأمثلة:

أمـــا المجموعـــة الأولى فتحوي جملاً تبتدئ بالواو، وهي خالية من ضمير يـــربطها بصاحب الحال، وأرتأتْ أن هذه الجمل تداخلت فيها الدلالة بين الحال والمفعول فيه.

ونقلـــتْ عـــن ابـــن هشـــام قولـــه في مغنيه:"...وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة".

الملاحظ أولاً أن صدر الأفاضل ليس من تلاميذ الزمخشري(يُراجع التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين- ط١/دار الغرب الإسلامي/ج١ص١٣٢ الحاشية رقم٨)

والملاحظ ثانياً أن قوله "معه" من قوله:"مفعول معه...المفعول معه" تحريف، وأن الصواب: "فيه" في الموضعين.

قـــال صـــدر الأفاضل: " الأصل أن يُعلَم أن من حكم الجملة إذا عَرِيتْ عن ذكـــر يرجع منها إلى ذي الحال أنها لا تصلح حالاً إلاّ بالواو، فلو قلت: (رأيتُ الأمير وقد اصطفّ الجيش) لم يجز حذف الواو البتة؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذِكْـــرٌ يعـــود إلى ذي الحال، كما في قولك: (خرج يعدو به فرسه)، ولو قلت: (يعـــدو الفرس) كان محالاً، هذه ألفاظ عبد القاهر الجرجاني، وعندي أن تكون

هــذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئتُ والشمسُ طالعةٌ) فمعناه: جئــت وقــت طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم، أُقدم رجلاً، وأُؤَخِــرُ أخرى". (التخمير ج١ ص٤٤٢). ثم أورد ما يقوِّي ظرفية هذه الجملة في نفسه.

وقــبل أن نــناقش هــذه النوع من الجمل الحالية لا بدّ من التعرض لوقوع الظرف جملة. إن الاستقراء قاد النحاة إلى أن الظرف شبه جملة، فإذا أثبتنا أن الظــرف يقــع جملــة نكــون قــد أثبتنا له حكمين في آن واحد. ودلَّهم استقراؤهم على أن الظرف لا يقترن بالواو. وأُضيفُ أنَّ الظروف أوعية تقع فــيها الأحــداث، وليست أحداثاً، والأوعية لا تكون جملاً لخلوها من معنى الحــدث، وأُضيف أيضاً أن هذه الجملة لو كانت ظرفاً لكان حقها أن تقع في مواقعــه: (خبر، صفة، حال، صلة موصول). ولذلك منعوا وقوع الظرف جملــة، وحملــوا الجملة التي نتحدَّث عنها على الحالية لملازمة الواو لها، فاستقراؤهم دلَّهم على أنه لا يمكن الجمع بين حذفين: حذف الضمير وحذف الواو.

والحقّ في أمثال هذه الجمل أنها أحوال، ولكنها عَبَّرت عن (هيئة عامة)

- كمــا سَمّاها أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله-فلم تحتج إلى صاحب، ولما كانت لا صاحب لها، لم تحتج إلى ضمير؛ إذ لا صاحب يعــود إلــيه الضمير. فجملة (الشمسُ طالعة) من قولنا: (جئت والشمسُ طالعةٌ) تدل على (هيئة عامة) حال وقوع المجيء، وهي لا تخص فاعل المجيء وحده.

أما من ناحية الدلالة فالظرف بالشبه الدلالي العام يتداخل مع الحال، فلو قلنا: (جئتك طلوعَ الشمسِ) قد يقدِّره بعضهم: جئتك في حال طلوع الشمس، ولو قلنا: (جئتك مُبكراً) لأمكننا أن نقول: إن الحال بالشبه الدلالي العام تداخلت مع الظرف، وأن المعنى: جئتك وقتَ بكوري. وهذا يجعل الكلام يتداخل، ويحرمنا الكثير من الدلالات الجزئية التي انتبه لها النحاة، وفرَّقوا بينها في مصطلحاتهم. وإنه لعمل عظيم: الاستقراء، فالاستنباط للأصول العامة والقواعد الخاصة بكل باب مع التمييز بين دقائق الدلالات، فوضع المصطلح المناسب.

أما المجموعة الثانية فتحتوي جملاً مشابهة لأمثلة المجموعة الأولى في خلوها من الضمير وابتدائها بالواو، وارتأت الفاضلة أنها تَدَاخَلَ فيها الحال مع المفعول معه، ولا فرق في الدلالة على (الهيئة العامة) بين جمل المجموعتين، وإن كانت جمل المجموعة الأولى تدل على أوقات محددة مستفادة من الدلالة المعجمية لبعض ألفاظها ومن الوصف أو المصدر الذي بعدها: " نجم الشتاء خفوق" ، " قرن الشمس منفتق " "لون الليل داج" ، "تالي النجوم طلوع"، "شمس النهار غروب "، " والعيوق مقعد رابئ الضرباء" أما جمل المجموعة الثانية فالوقت فيها غير محدد لخلوها مما ذكرناه في جمل المجموعة الأولى. ولكنها جميعها تدل على (هيئة عامة) صاحبت حدث العامل حال وقوعه.

أما من ناحية الدلالة فكما رأت الباحثة الفاضلة تداخلاً في دلالة جمل المجموعة الثانية بين الحال والمفعول معه فلباحث آخر أن يرى تداخلاً بين المفعول معه والحال، فيقول: إن الواو في قولنا: (جاء البردُ والطيالسةَ) هي واو الحال، وأن التقدير: جاء البردُ مقترناً بالطيالسة. وهذا كله – كما ذكرنا آنفاً– من قبيل الشبه الدلالي العام.

أما جمل أمثلة المجموعة الثالثة، والتي ارتأت الباحثة الفاضلة أن الحال فيها مرتـــبط بالصاحب والعامل، وقد تتضمن الدلالة على الزمان، ومَثَّلَتْ لها بأمثلة منها قول المتنبي:

سَعَوا للمعالي وهم صِبْيَةٌ وسادوا وجادوا وهم في المُهود

فواضـــح أن دلالة الزمان في " وهم صبيةٌ" يشي بها المعنى المعجمي للفظ (صـــبية)، وأن دلالـــة الزمان في " وهم في المهود" يشي بها الحرف(في) مع الدلالة المعجمية للفظ(المهود). وعلى ذلك تسير بقية أمثلتها في هذه المجموعة.

وإذا أدخلنا مثل هذه الدلالات المعجمية للألفاظ- كما فعلت الباحثة في جمل المجموعتين الأولى والثالثة- في الدرس النحوي فإن الخرق سيتسع كثيراً على الراقع. وتكون الباحثة قد نَقَضَتْ ما ألزمتْ به نفسها إذ قالت: " ولكننا إذا أردنا أن نجعـــل الأبعـــاد الدلالية التي تُعَبِّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتقعيد...إلخ".

وأرجو في الختام أن يفتح هذا التعليق نقاشاً مثمراً، يدفع إلى محاولات جادّة تُهَيِّـــئ لقيام نظرية نحوية عربية حديثة تفي بطموح الباحثين المعاصرين، كما أرجو للباحثة الفاضلة كل التوفيق في أبحاثها القادمة.